المآلات الإستراتيجية للنزاعات الانقسامية

د. جاسم سلطان

مقدمة:

يتحدث القرآن الكريم في ثنايا آياته عن أن الناس كانوا أمة واحدة فاختلفوا؛ فنظريًا في عهد ما، أو في مكان ما أو في زمن ما، كان الناس أمة واحدة ثم اختلفوا، ثم نجد القرآن يقرر في موضع آخر في قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} [هود: ١١٨، ١١٩]؛ فهذا الاختلاف اختلاف تكويني يجب أن يتعايش الإنسان معه؛ فالاختلاف سبب من أسباب الخلق وبهذا الاختلاف يتكاملون، والقرآن الكريم يقرر حقيقة ثالثة في قوله I: **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الحجرات: ١٣]**. هذا التنوع وهذا الاختلاف التكويني يحتاج إلى آلية للتعارف. وعندما ننظر لقضية التعارف نجد أنها لم تعد تقتصر فقط على قول الفرد مثلاً: أنا من تميم وأنا من الخزرج، بل هي تعني التواصل البشري الذي يجعل التكامل ممكنًا لأن يعرف كل طرف من الأطراف ماذا عنده وماذا عند الآخرين، ماذا يحتاج من الآخرين وماذا يحتاج الآخرون منه؛ إذن يصبح للتعارف هنا مدلول وعمق يجعل التكامل بين البشر المختلفين ممكنًا، ويجعل التنوع بين البشر ثروة، وإن كان القرآن يرشدنا أيضًا أن هناك أممًا بينها تجانس معين؛ كالتجانس الديني بين الأمة الإسلامية؛ وذلك في قوله تعالى: **{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً}** [الأنبياء: ٩٢].

مزايا التنوع والاختلاف:

هذا التنوع في الأفكار وهذا التنوع في الأيديولوجيا يُفترض أن يكوِّن ثروة وغنى يؤدي إلى زيادة محصلة المعرفة الإنسانية وبحث عن المشترك في إحداث التكامل بين الشعوب، ومن غير المفترض أن يكون التنوع في الأفكار كارثة إنسانية في البحث عن الاختلاف لإدارة النزاع.

وبالنظر إلى عالمنا الحديث اليوم نجد أنه محصلة التطور الأوروبي والحياة السياسية الأوروبية والنظام الرأسمالي بشكل من الأشكال؛ فأوروبا والعالم من قبلها كان يعرف وجود الملك والرعايا، وهذه الرعية الرابط الوحيد بينها وبينه

أنها تدين له بالولاء سواء عرقيًا أو مذهبيًا أو دينيًا لكنها كلها تعتبر رعية فالرعية هنا مفهوم زمني يعني الخضوع للسلطات وبغض النظر عن التنوع الموجود داخل المجتمع.

في نهاية القرن الثامن عشر بدأت تبرز فكرة مؤداها أن كل شعب يحق له بناء دولة وأرض مستقلة، والشعب هنا هو مجموعة أناس عندهم مشاعر وأحلام ولغة ورغبة في العيش المشترك؛ فهؤلاء إذا توافرت فيهم هذه المواصفات يحق لهم في الوجود أن يحصلوا على قطعة أرض ويكونوا كيانًا سياسيًا من هنا بدأ المشروع الصهيوني؛ فالمشروع الصهيوني جاء على هذه الأرضية لأن اليهود يكوّنون شعب وهذا الشعب قوميته هي القومية اليهودية له لغة مشتركة وله تاريخ مشترك فيحق له تكوين وطن في أرض ويحق له سيادة هذا الوطن. إذن مع الوقت تغير الأساس الذي تقوم عليه الدولة ولم تعد تقوم على مبدأ الرعية ولكن أصبحت الدولة تقوم على مبدأ اختياري، وهو أناس لهم مشاعر مشتركة ولهم لغة مشتركة ولهم جذور مشتركة ولهم رغبة في العيش المشترك يحق لهم الإقامة قطعة أرض وأن تكون لهم عليها سيادة.

ومن هنا ولدت الدولة الحديثة التي كانت شكلاً افتراضيًا وإن لم يكن هذا المعنى موجودًا فعليًا فيها، حتى في الدول التي بدأت به فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأميركية أول الدول التي بدأت بها الثورة الأميركية لتحقيق هذا النسق المكون من أعراق كثيرة وديانات كثيرة واختلافات كثيرة ولغات كثيرة، لكن هناك رغبة في العيش المشترك، وكوّنوا شعبًا واعتبروا هذه الأرض ملكهم، وبالتالي يحق لهم أن يكون لهذا الشعب بناء سيادي لكن الحوار الحقيقي حول الرغبة في العيش المشترك لم يكن موجودًا حقيقة، ومن هنا قامت الحرب الأهلية، وحدث التمييز العنصري ضد السود.

وبعد رحيل الاستعمار عن الدول العربية افترض أيضًا فرضية أخرى، وهي أن كل الكيانات التي سيخرج منها سيحولها دولاً أو دويلات بهذا الاعتبار المعرفي، أي أن لدى هذه الشعوب رغبة في العيش المشترك، بينما الحقيقة أن هذه الرغبة لم تكن موجودة وإنما جاء الأمر فرضًا وقهرًا للشعوب؛ لذا جاءت اتفاقية سايكس-بيكو وتم رسم خطوط الحدود السياسية الجديدة، وتم تقسيم كل المستعمرات في العالم على اعتبار أنهم راغبون في العيش المشترك.

إذن وُلدت عندنا الدولة القطرية المعاصرة في ظل قضيتين كبيرتين: القضية الأولى تغير من فكرة الرعية إلى فكر العيش المشترك وهذا التغير ضخم جدًا، وإن كنت أعتقد أنه لم يدخل في فضائنا الإسلامي بهذا المعنى المعاصر. أما قضية اتفاق الشعب على العيش المشترك، فهو معنى عصري يُفترض أن يتمثل في آلية تراضٍ بطريقة ما، ومن خلال اتفاق ولو ضمني على القبول بهذا العيش المشترك.

ومع تشكيل المجتمع الدولي المعاصر حدث تغير فيما يُسمَّى بالسياسة الدولية؛ حيث وُجدت دول صنعها المغتصبون وقرروا أن يجعلوا لها شكلاً قانونيًا محددًا من داخل عصبة الأمم أو من داخل الأمم المتحدة، فأصبح هذا

هو الإطار الجديد المرسوم لشعب تجمعه تاريخ ولغة مشتركة ورغبة في العيش المشترك وأُعطي له قطعة أرض لتكون له السيادة على الأرض في ظل احترام القانون الدولي واحترام المواثيق الدولية واحترام العالم الذي يعيش فيه، وبالتالي وُلد العالم المعاصر من بطن هذه التحولات.

وقد جعل هذا للدولة المعاصرة نمطًا معينًا من التفكير؛ فالحكومة المعاصرة، بشكل من الأشكال ما دامت مسؤولة عن هذا الشعب فهي معنية بقضية المحافظة على الاستقرار والتنمية، وبالتالي أصبح أمام هذه الدولة وأمام أية حكومة ستأتي ثلاثة هموم كبرى: الهم الأول: استمرار الوجود والمحافظة عليه، بأن تبقى هذه الدولة وتستمر أيًا كانت حتى لو كانت ١٥٠٠٠ شخص، والهم الثاني: أن تسعى باستمرار للاستقرار كمقدمة للتنمية، أما الثالث: فهو أنها مسؤولة عن قضية التراضي العام.

نقاط الانقسام المحتمل بين المجتمعات:

هناك نقاط اختلاف بين المجتمعات تشكِّل خطوط انقسام وفواصل في وجه الوحدة المفترضة، منها أن:

١. هناك اختلافًا لا دخل للإنسان فيه، مثل قضية الأعراق والأنساب فهناك عرب وهناك أكراد، وقد نجد أمامنا أفارقة أو أمازيغ.
٢. وهناك خط انقسام محتمل على قاعدة الدين، فقد يوجد المسلم والنصراني واليهودي والبوذي والهندوسي.
٣. وقد نجد خط انقسام مذهبي بمعنى أن الناس في الإسلام ينقسمون إلى سنة وشيعة وإباضية، وفي الطوائف المسيحية هناك الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية.
٤. وهناك خطوط الانقسام القُطرية والقارية، مثل وجود مصر في قارة إفريقيا ووجود السعودية في القارة الآسيوية.
٥. وهناك خط الانقسامات الحزبية بين أبناء الدولة الوحدة والتي من المفترض أن تكون عاملاً يساعد على وحدة الصف مثل فتح وحماس في فلسطين.

وتشكِّل هذه خطوط انقسام محتملة وتحديًا في قضية ما يُسمى بالرغبة في العيش المشترك، وقضية بناء مجتمع مدني قوي، وقد تؤدي في النهاية إلى خطوط انقسام فعلية وحقيقية.

وعندما تصدر قرارات سياسية خاطئة وتتقاطع مع انقسام محتمل؛ فإنها تمنحه قوة وزخمًا؛ فيأتي رد الفعل الطبيعي من الأكثرية بمزيد من الكبت والتضييق باعتبار أن القوة –للوهلة الأولى– سبيل للحل، ولكن استخدام القوة يحتاج لمبرر، ومن هنا تبدأ حملة استعداء ضخمة ضد الأقليات أو العناصر التي تسعى للانفصال، ويتم إلصاق تهم قد لا تتصل بمطالبهم حقيقة.

وقد يحدث هذا الأمر في فترة معينة وتنتهي، ولكن المشكلة حين يتحول لحالة مزمنة؛ ففي هذه الحالة يكتسب الانقسام جسمًا معرفيًا؛ من خلال تكوين عقائد ومفاهيم، ثم يكتسب جسمًا تعبيريًا من خلال الشعر والأدب والخطب؛ مما يخلق مشاعر وأحاسيس عند الجماهير تظل مرتبطة بالنصوص الأدبية التي تتحدث عن الانقسام؛ وهنا يصبح للأمر آلية انتقال تجعله قابلاً للتكرار والتوريث.

وعندها يمكن توريث الاحداث باعتبارها صفات ملازمة للآخر وع ذكرها يتم استدعاء كل حملتها السالبة وتصبح مخزونا قابلا للإشتعال، ويمتلئ المشهد العقلي والاجتماعي بقنابل جاهزة للتشغيل مع اول اختلاف مهما صغر في المجتمع، وبالتالي ومع تحولها لتراث متداول يصعب انتاج المجتمعات الجديدة.

والملاحظ أن وحدة الدين –رغم أهمية عامل الدين– ليست سببًا بحد ذاتها لإنهاء الانقسام، قد يمكن أن يصبح الدين عاملاً للتخفيف من الانقسام بشروط كموضوعية القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن الدين وحده لا يمكن أن ينهي الانقسام بين المسلم العربي والمسلم الكردي والأمازيغي والزنجي والعربي. يحدثنا بعض الناس في دارفور أن أحد أكبر قادة العمل المقاوم للحكومة كان هو نفسه قائد الدبّابين في الجنوب يعني (أبو المجاهدين) في الجنوب، أي أنه كان بالنسبة لهم أبا الإسلام الحي المتيقظ في الخطوط الأمامية لدولة السودان الإسلامية، ولكنه الآن يقود الانقسام الموجود في دارفور. وقد زرت بعض القيادات السودانية وأحسبهم من الصالحين ، فصيام الاثنين والخميس وقراءة القرآن والحديث عن الاخوة الاسلامية قائم ، ولك ان تتصور أنه على طرفي النزاع موجود في احد الخانتين قائد المجاهدين السابق وعلى الشق الآخر الصائم القائم وبالتالي فكون الطرفين مسلمين او مسيحيين او غير ذلك ليس ضمانا باية حال على امكانية تجاوز الانقسام ما لم تدعمه عناصر أخرى ربما تكون أهم في هذه الحالة .

المآلات المحتملة لهذا النوع من النزاعات:

هناك مآلات متعددة يمكن أن تصير إليها تلك النزاعات:

أولها –وهو الأصعب–: أن تجد هذه النزاعات حلاً عادلاً؛ من خلال ردم الفجوة بين العناصر المختلفة وتطبيع الأوضاع بينهم ولو على مدى زمني طويل نسبيًا.

وثانيها: أن تصبح عنصرًا كابحًا للاستقرار والتنمية وتفاقم من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يصل الأمر لتمزيق الدولة إلى عدة دويلات.

وثالثها: أن تصبح حقيقة مهددة للوجود، وبالتالي يؤذن بتفتت ما يسمى بالدولة القومية. فما هو الحل لمواجهة هذه الانقسامات؟

سبل مواجهة الانقسامات:

لمواجهة هذه الانقسامات، نجد أننا أمام مستويين من خطوط العمل لحل هذه المشكلة: الخط الأول: البنيوي طويل المدى، والثاني: الحل العادل قصير المدى أو ما يمكن أن نسميه (إطفاء الحرائق).

أما بالنسبة إلى **الحل البنيوي طويل المدى** فنحتاج لتحقيقه إلى:

١- **مراجعات فكرية عميقة** للجسم المعرفي للغة والمشاعر التي تكثر داخل هذا النزاع، وبالتالي نستطيع أن نبنى آلية تفكيك لهذه النزاعات والانقسامات بحيث لا تؤدي إلى تحويل الانقسام المحتمل إلى انقسام حقيقي.

ويمكن النظر لكثير من التيارات الانقسامية اليوم وسنجد على خط التماس لغة محتقنة هي بنت الذاكرة المصنعة للمواجهة، يدرس فيها المنتمي كل الاطراف الشريكة في الوطن بعيون الريبة والشك، وتنتقى الاحداث التي تقود لمزيد من التوتر ضد الآخر بعناية شديدة..فالآخر هو سبب كل المصائب وكل الخيانات وكل التآمر ..والذات نقية طاهرة مظلومة لم ترتكب أي خطأ عبر تاريخها.

لقد انتبه الافارقة الامريكيين في الولايات المتحدة لمنبع الشرور وهو نظام تغذية العقل الغربي بالصورة النمطية للسود فلم يناظلوا فقط للحصول على الحقوق المتساوية ولكن ناظلوا لتنقية مصادر المعرفة ومناهج التدريس من كل اشكال التمييز والادانة للسود

ففي جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة يدرسون مادة الأنثربيولوجي (علم يدرس الآخر وثقافته ويركز على المجتمعات الأكثر تخلفا وأنشأ نظرياته بدراسة السود في افريقيا بشكل عنصري في القرن التاسع عشر)، وهو أمر اثار استغرابي وعندما قرأت في كتاب المادة وجدته يتكلم عن الأنثربيولوجي من وجهة نظر السود في الولايات المتحدة الأمريكية وهم يقومون بعملية تعريف وتوصيف الجسم المعرفي الذي يخلق الأحاسيس ضد السود، واللغة المبتذلة في الأنثربيولوجي التي يدرسها طالب الجامعة والتي تؤدي إلى التمييز العنصري ضد السود حتى يعملوا على تفكيكها، والمطالبة باستبدال اللغة وتحويل الجسم المعرفي وإعادة لغة الأنثربيولوجي بحيث لا تؤدي إلى تحويل الانقسام المحتمل إلى انقسام واقعي لأنه يُخلق في ذهنية الطفل وفي ذهنية المتلقي صورا نمطية عن الآخر يصعب نزعها على المدى الزمني الطويل. فالشرط الاساس لانتاج المستقبل يقوم على معالجة الذاكرة.

٢- **تأسيس دولة المواطنة الحقيقية** والاعتراف بأن الوطن متكون من نسيج به العديد من الألوان تربطه خيوط قوية من (المواطنة القانونية) في ظل المصالح العامة المرسلة، إلا أن هذا النسيج بينه تناقض فرعي في المصالح كما في أي مجتمع حديث، تقوم الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة بعمل

(المايسترو) في ضبط إيقاع اختلاف المصالح، وهنا تفعَّل مجموعة من الآليات من أجل ذلك الضبط، منها: العدالة، والمساواة، وتطبيق القانون على الجميع، وتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة في التعليم والسكن... إلى آخره من هذه القيم العامة والإيجابية.

وعلى الصعيد الواقعي لا يمكن لمفهوم المواطنة أن يكتمل إلا بنشوء الدولة الإنسانية؛ تلك الدولة التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها؛ بحيث لا تحشر نفسها في قلب هذا الخضم للتفتيش عن نوايا البشر فيها وبقدر ما تتحول الدولة إلى صمام أمان يؤطّر ويضمن لمواطنيها جميع حقوقهم؛ فلا تمارس الإقصاء أو التهميش أو التمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية؛ كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية؛ فهي بوتقة جامعة لكل المواطنين ومن تم تصبح ممثلة لمجموع إرادات المواطنين. كما لا يمكن الحديث عن مجتمع المواطنة إلا إذا كان هناك إقرار فعلي بمبادئ وأسس المواطنة الحقة حتى يتسق الفكر مع العمل؛ وتكفي الإشارة هنا إلى بُعد الهوة بين تقرير حقوق المواطنة للمواطنين السود في الولايات المتحدة الأميركية وبين تمتعهم الفعلي بهذه الحقوق.

ويتطلب بلورة مجتمع المواطنة الإيمان الفعلي بمبادئها؛ فالدولة المدنية التي تحترم مواطنيها وتصون كرامتهم، وتمنحهم حرياتهم الأساسية هي التي تبلور بشكل عملي مفهوم المواطنة، وتخرجه من إطاره النظري المجرد إلى حقيقة سياسية ومجتمعية راسخة وثابتة.

والكفاح من أجل تأسيس دولة المواطنة هو الضامن الحقيقي للرغبة في العيش المشترك وإلا فعلى خطوط الانقسام يمكن أن يفكر كثيرون في كسر هذه الوحدات السياسية وتفتيتها إلى أقسام صغيرة، وللوقاية من هذا في دولة المواطنة فلا بد من تقنين الاختلاف وتصريفه بمعنى آخر أن نجد آلية للتعبير عن الاختلاف وآلية أخرى للاستجابة التي لمتطلبات العيش المشترك، وكمثال على هذا ففي بريطانيا إذا مشيت في ويلز ستجد اللوحات مكتوبة باللغة الويلزية، وعندهم محطة تليفزيونية تعلم اللغة كلغة ثانية، وعندهم محطة إذاعة باللغة الويلزية، وكل المراسلات هناك كذلك، وهذا كله اعتراف وتصريف للاختلاف الموجود. كما أن لديهم حزبًا وطنيًا يطالب بالانفصال في مقابل كتلة كبيرة جدًا تطالب بالبقاء ضمن بريطانيا العظمى، وهذا نفس ما يوجد في أسكتلندا.

٣- بناء مجتمع مدني قوي:

فعندما يضعف المجتمع المدني تصبح الدولة والأقليات هما اللذان يديران الصراع ورد الفعل، ولكن عند وجود مجتمع مدني قوي قد تنحاز الكتلة المدنية للمطالب العادلة للأقليات، ولا يصبح الأمر صراعًا بين قوة تشعر بالظلم أو ما ترى أنه ظلم وقوة أخرى تملك البطش ولا تعترف بمظالم القوة الأخرى.

أما الحل العادل قصير المدى فنحن نحتاج لمواجهة حالات التوتر على خطوط الانقسام في شكل:

١- آلية رصد للاحتقانات والتوترات، والتنبؤ بها، والتعامل معها.

٢- تكون مؤسسة تجمع العقلاء والحكماء داخل المجتمع الذين هم بديل مؤقت عن المجتمع المدني حتى يتكون من أجل القيام بجهد في فض المنازعات وتصريف الاحتقانات.

٣- وضع آليات للتعامل المباشر مع الأزمة، والضغط على أطرافها حال حدوثها؛ فأغلبية المجتمع في الواقع هم ضحايا الاحتقانات والصراعات، ولكن القلة هم الذين يشعلون الأمور، وهؤلاء ينبغي على حكماء الطرفين إلجامهم. وهذا هو تكملة الجملة الشهيرة التي ذكرها محمد رشيد رضا عن الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة عندما قال: "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه" فقد كانت التكملة "وأن يُلجم كل منا سفهاءه".

والخلاصة :هناك تجارب كثيرة للأمم مختلفة انتبهت لنقاط الانقسام المحتملة التي نتج عنها مشاعر لغة وأفكار متفجرة تعمق الأزمة، وحاولت تطارد تلك اللغة والمشاعر الداعية للانقسام، ثم حاولت أن ترسم الخطوط الكبرى التي تحتاجها حتى يتم إنشاء مجتمع مدني قوي، وإقامة دولة المواطنة الحقيقية، وتفكيك الجسم المعرفي للأزمة في النفوس، وأرجو أن تلقى هذه الورقة القبول، وأن ينفع الله بها مجتمعاتنا الإسلامية.